الأمم المتحدة S/2012/126

مجلس الأمن

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة (انظر المرفق) مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ وموجهة من الرئيس إسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا، بشأن احتلال إثيوبيا غير المشروع لأراض إريترية ذات سيادة وفقا لحكم لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية المستقلة لتعيين وترسيم الحدود عملا باتفاق الجزائر.

أرجو، ممتنا، تعميم هذه الرسالة ومرفقها، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، وإطلاع أعضائه عليهما.

(توقيع) أرايا **ديستا**
السفير والممثل الدائم

050312 020312 12-24854 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

لقد مضت ١٠ سنوات على الحكم الذي أصدرته لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بتعيين الحدود، والذي أعقبه ترسيم الحدود ترسيما فنيا على أساس القانون الدولي والمعاهدات الدولية.

وقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية دون توقف طوال هذه الفترة على عرقلة تنفيذ هذا الحكم ''النهائي والملزم'' تعزيزا لسياساتها غير السديدة ومصالحها في منطقة القرن الأفريقي.

إن السياسات غير الحكيمة التي اتبعتها الولايات المتحدة في الأعوام الـ ٢٠ الماضية في الساحة الدولية ككل، مع ما لها من عواقب لا مناص منها في منطقتنا بالذات، تتسم بنزعة إلى التحريض على قيام بؤر احتقان تفضي إلى زعزعة الاستقرار وإثارة الأزمات في المنطقة، كي تتحكم لأمد لا حد له فيما يترتب على ذلك من معاناة الشعوب المتضررة والحرمان الاقتصادي للبلدان، من خلال ''إدارة الأزمات''. ومما يدل بوضوح على آثار هذه السياسات، توريط شَعْبَيْ إثيوبيا وإريتريا طول ١٠ سنوات حتى الآن في حالة خبيثة من التوتر، واحتجاز الرهائن، بعراقيل لا مبرر لها وبتقويض لسيادة القانون.

إن الحيلة الماكرة التي تحتال بها الولايات المتحدة الأمريكية للترويج لهذه السياسات غير الرشيدة تتمثل في دعم وإعانة ما تسميه ''الدول العمدة''، واستخدامها للتحريض على زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة. ويزيد هذا الأمر وضوحا صفاقةُ النظام الحاكم في أديس أبابا الذي تجاسر، بتأثير وتشجيع من الولايات المتحدة، على غزو واحتلال أراض إريترية ذات سيادة لما يزيد على ١٠ سنوات.

وطوال السنوات العشر الماضية، كانت الولايات المتحدة، متعللة بذريعة ''الحوار'' الزائفة، وبالمخالفة للأحكام القانونية لاتفاق السلام، تقدم ترتيبات مختلفة لصرف تنفيذ قرار التحكيم ''النهائي والملزم'' الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية عن مساره وعرقلته، وإدامة الأزمة القائمة واستفحالها. وفي غضون ذلك، أوجدت حقائق على أرض الواقع للدفع قدما بمصالحها المتوخاة.

ولم يُستثن مجلس الأمن من المخططات غير الشرعية والخادعة. والحق أن الولايات المتحدة، كي تدعم سياساتها غير الرشيدة الهادفة إلى زعزعة الاستقرار، استخدمت ستار مجلس الأمن لتمرير وفرض قرارات تنتهك سيادة دول أعضاء في الأمم المتحدة، وسلامتها

الإقليمية، واستقلالها، ووحدتها، من خلال المغالطات والاتهامات الملفقّة خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. علما بأن القرار الذي أمكنها فرضه، خلسة، على إريتريا من خلال اتهامات لا أساس لها وغير ذات صلة في عام ٢٠٠٩، والقرار اللاحق الذي اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠١١ على أساس مزاعم كاذبة مماثلة، يشكلان مثلين مشؤومين على هذا ''النمط'' الثابت. والمقصد النهائي لهذه المكائد هو توسيع وتعزيز ''نظام الجزاءات'' على إريتريا للتغطية على خطاياها وللتمهيد لحرب عدوانية جديدة.

لقد أساءت الولايات المتحدة فهم الأزمة الصومالية و ''شبح الإرهاب'' الذي أشعلت هي نفسها فتيله إلى حد بعيد، معزية إياه إلى إريتريا ومورطة لها فيه عن غير حق. كذلك، فإن النزاع المفترض على الحدود بين إريتريا وجيبوتي، الذي حرّضت عليه في المقام الأول الولايات المتحدة، وسعت، مسعورة، إلى مفاقمته، قد أُثير لتكديس اتهامات خبيثة ضد إريتريا لتبرير وفرض تدابير عقابية ضد إريتريا باسم مجلس الأمن. ولقد حيكت كل هذه المخططات لإضعاف وتقويض قدرات شعب إريتريا وحكومته على الدفاع عن سيادتهما وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما؛ وقمع سيادة القانون؛ وتكميمهما؛ وتقييد أيديهما لتوهين عزمهما على الدفاع عن حقوقهما المقدسة.

وفي إطار لعبة الخداع والتخريب المحبوكة هذه، استخدمت الولايات المتحدة، بلا تحرُّج، ''فريق الرصد''، الذي حولته إلى ذيل لمؤسساتها، كي تجمّل التشنيعات التي يروّجها ألدّ أعداء إريتريا ومشوهو سمعتها ضدها، وكي تثبت صدق تلك التشنيعات. إن هذا العمل الذي ينطوي على استهزاء بالقواعد الراسخة للتحقيقات المستقلة وبعثات تقصّي الحقائق؛ والتعاون المؤسف من جانب ''فريق الرصد'' في المسعى الهادف إلى التشكيك في القضية المحورية المتمثلة في انتهاك القرار ''النهائي والملزم'' للجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، ومفاقمة التوتر في المنطقة، هي أمور لا تُغتفر وتقع تحت طائلة القانون.

ولكي تغطي الولايات المتحدة على عبث سياساتها الخاطئة، فإنها جعلت من شعب إريتريا وحكومتها كبش فداء، فارضة جزاءات ضدهما باسم مجلس الأمن. و لم تكتف بذلك، فراحت تموّل جماعات إرهابية وتسلحها، وتستخدم الأراضي الإثيوبية منطلقا لها، وتستخدم النظام الحاكم في أديس أبابا كوسيلة لإجراء وإدارة أعمال تخريبية وغير مشروعة ضد شعب إريتريا وحكومتها، وذلك دفعا لخطتها ''لتغيير نظام الحكم''، تلك الخطة التي تنتهك سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وتعدّ خرقا لميثاق الأمم المتحدة. وثمة أدلة موثّقة تؤكد ذلك.

وإضافة إلى تمويل وتدبير هذه الأنشطة التخريبية، تقوم الولايات المتحدة أيضا بأعمال عدائية وغير شرعية تستهدف تعويق تقدم إريتريا الاقتصادي والإضرار برفاه الشعب الإريتري داخل البلد وفي بلاد الغربة. علما بأن هذه الأعمال الشنيعة موثقة جيدا.

ما هو موقف مجلس الأمن من هذه السياسات غير السديدة التي تنتهجها الولايات المتحدة والتي تقوّض السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والتي تقمع القانون وسيادة القانون؛ والتي تأخذ بخناق المعاهدات والقانون الدولي؛ والتي تفاقم معاناة الشعوب مع تخريب التنمية الاقتصادية، وأين يقف المجلس في مواجهة هذه السياسات؟

لقد دأبت حكومة إريتريا وشعبها على توضيح موقفهما وتجديد نداءاتهما بعزم لا يلين على مدى السنوات العشر الماضية منذ أن أصدرت لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية قرارها التحكيمي ''النهائي والملزم'' وعلى الرغم مما كابداه من مظالم عديدة وانتهاك للحقوق و ''جزاءات''. وبمناسبة السنة العاشرة ''لانتهاك سيادة القانون''، وبالنظر إلى الانتهاكات المتكررة والسافرة، تحث حكومة إريتريا مجلس الأمن على ما يلي:

(أ) كفالة احترام القرار التحكيمي ''النهائي والملزم'' وفقا لأحكام القانون الدولي، وقدسية سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسلامتها الإقليمية واستقلالها؛ وضمان إبطال احتلال أراض إريترية ذات سيادة؛

(ب) ردع الأعمال التخريبية التي تقوم بها الولايات المتحدة، مباشرة أو بالوكالة، ضد شعب إريتريا وحكومتها سعيا من ناحية إلى التغطية على القضية المحورية وإخراجها عن مسارها؛ والتغطية من ناحية أخرى على سياساتها الفاشلة القائمة على تأجيج الأزمات الإقليمية ومعاناة الشعوب؛

(ج) إلغاء القرارات الظالمة المفروضة على إريتريا باسم مجلس الأمن من خلال ضغوط الولايات المتحدة؛

(د) إنشاء لجنة تحقيق مستقلة وشفافة ومسؤولة للتحقُّق من الحقائق الصادقة على أرض الواقع لتمكين مجلس الأمن من مباشرة مهمته الرئيسية المتمثلة في صون السلم على الصعيدين الإقليمي والدولي على أساس سيادة القانون.

(توقيع) إسياس **أفورقي**